بعد إضرام النار في البنك المركزي العراقي:

مشعلو حرائق بغداد.. مَنْ هم ؟

تطالعنا الفضائيات والصحف ووسائل الاعلام الاخرى ، الاجنبية منها والعربية والعراقية ايضاً ، باخبار عن عمليات حرق لمؤسسات رسمية وغير رسمية ، ومصارف حكومية واهلية ، ولشركات عملاقة ، ومصانع مهمة ، ولاسواق كبيرة ، ومحال تجارية مشهورة ، ولمباني وزارات بعينها ، فتهرع وسائل الدفاع المدني لاخماد تلك الحرائق بسرعة قد تتجاوز المألوف ، تتبعها اجراءات امنية عديدة ، ومنها تشكيل اللجان التحقيقية وللخبرة المتراكمة المتوافرة لدى اعضاء هذه اللجان ، فسرعان ما يكشف الستار عن حقيقة اسباب تلك الحرائق ومن ثم يلقى القبض على الفاعلين ، وتعلن النتائج على الملأ ، بلا تمويه ، او تشويه ، هذا ما يجري في الدول المتطورة التي تتمتع شعوبها بقدر عالٍ من الوعي والمعرفة والثقافة القانونية والدستورية.

بغداد / المدى

ان المتتبع لمسلسل الحرائق التي اضرمت في بغداد والمحافظات الاخرى، سيجدان هذا المسلسل بدأ في يوم سقوط الصنم تحديداً، متخذاً اشكالاً عديدة، منها احراق مباني الوزارات، واتلاف محتوياتها، ومن ثم احراق محطتي الاذاعة والتلفزيون، عدا عن حرائق، اقل في مناطق مختارة من العاصمة بغداد، وبعض المحافظات، ثم تلتها حرائق لا مجال لذكرها الآن، بل ان اكثرها شيوعا تلك التي طالت انابيب النفط الناقلة، او محطات التصفية، بفعل تفجيرات ارهابية معلومة نظراً لتواجدها ممدودة مكشوفة في الاراضي غير المأهولة، ولهذا فهي في متناول الارهابيين متى شاءوا، لاسيما هي بحماية ضعيفة ومراقبة دورية غير متواصلة.

يقول المواطن "ابو أحمد": أعزو عمل هذه الحرائق إلى ما اقدم عليه النظام السابق في اطلاق سراح "١٢٠" الف من السجناء المحكومين بجرائم خطرة،وا غلب هؤلاء هم من عتاة المجرمين والسراق والقتلة.

أن جميع الحرائق السابقة التي طالت دوائر الدولة ومنها وزارتا الدفاع والعمل والشؤون الاجتماعية كانت تستهدف مكاتب المفتشين العامين فيها من اجل طمس الحقائق

لنقرأ هذه الاخبار:

شب حريق جديد في مركز اتصالات الرشيد، الذي يعد اكبر مراكز الاتصالات في بغداد، وهو الحريق الثالث من نوعه في سلسلة الحرائق المتعمدة، اكرر القول: في سلسلة الحرائق المتعمدة التي شهدتها بغداد في ذلك اليوم. وكان حريق ضخم قد شب في مستودع لطباعة النقود تابع لوزارة التربية في حي الكندي ببغداد!!، وصرح مسؤول في الدفاع المدني لموفد الـ "بي، بي، سي" في بغداد "نجلاء العمري" التي توجهت لموقع الحريق بان الشرطة القت القبض على شخصين يشتبه بانهما كانا وراء الحريق. كما شب حريق آخر في مستودعات تابعة لهيئة الكهرباء في الباب الشرقي، مما تسبب في تصاعد اعمدة الدخان بكثافة. وتقول موفدة الـ: "بي بي سي" انها شاهدت سيارة بداخلها عدد من الشباب تفر من موقع الحريق، مضيفة: ان شهود عيان ذكروا ان هؤلاء الشباب اشعلوا النيران في المستودعات بعد نهب محتوياتها.

حريق وزارة النفط

❖وزارة النفط المحمية.. لم تكن بمنأى عن مسلسل الحرائق يبدو ان مهارة مشعلي الحرائق في العراق، قد تفوقت على مهارات عناصر الحماية من القوة متعددة الجنسية المكلفة بحراسة مبنى وزارة النفط في أواخر عام ٢٠٠٤ نشب حريق كبير في هذا المبنى المحصن وذكر مصدر أمني في بغداد، أن حريقاً هائلاً نشب في مبنى وزارة النفط أتى على العشرات من المكاتب التابعة لدائرة المحاسبة والحاسب الالكتروني فيها، مشيراً إلى ان حريقاً لم تعرف اسبابه اندلع في مبنى الوزارة، وانه التهم مكاتب في غاية الاهمية في الدورين الثاني والثالث من المبنى.

موضحاً، ان فرق الاطفاء هرعت إلى مكان الحريق وعلى الفور في محاولة لاخماده والسيطرة عليه قبل ان يطول بقية طوابق المبنى. مؤكداً سيطرة هذه الفرق عليه واخماده بعد ساعتين من نشوبه. موضحاً: أن السلطات المختصة فتحت تحقيقاً لمعرفة أسبابه، وما إذا كان ناجماً عن حادث عرضي او عن عمل تخريبي. في حين اكد وكيل وزارة النفط آنذاك "هاشم الهاشمي" ان حادث الحريق الذي وقع في مبنى وزارة النفط كان عرضيا ولم تكن هناك خسائر، مشيراً إلى ان وزارة النفط شكلت لجنة مشتركة مع وزارة الداخلية للتحقيق في الحادث، ويعتقد الهاشمي ان الحادث كان بسبب الاهمال، وكانت اضراره الأكبر في شعبة الرواتب، ولم تكن هناك خسائر نقدية او بشرية سوى بعض الأوليات التي تخص رواتب الموظفين، مؤكداً وجود نسخ بديلة لها. وشكك الوكيل بتقرير أميركي يشير إلى وجود فساد في قطاع النفط العراقي موضحاً أن هذا التقرير "مفبرك ويفتقد إلى دلائل وغايته سياسية".

هذا التقرير أعده المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية "ستيوارت بوين" المكلف خصيصاً لمتابعة قطاع إعادة الاعمار في العراق الذي بين أن "قطاع النفط هو أحد أبرز القطاعات التي اصابها الفساد الذي يشجعه النقص في الإجراءات الفعالة الدائمة لمقارنة كميات النفط المستخرجة والمصدرة. وجاء في التقرير ايضاً "ان التمرد يمول بشكل جزئي من الفساد في العراق ومن قسم من الأرباح التي تجنى من خلال السوق "السوداء". وكان المفتش العام لوزارة النفط العراقية قد اصدر مؤخراً تقريراً قاتماً عن تهريب النفط قال انه يمثل اكبر تهديد للاقتصاد، ودعا إلى اتخاذ اجراءات حكومية عاجلة لتضييق الخناق على المهربين وذكر ان تهريب النفط احد الأسباب الرئيسة وراء خسائر تصديرية بمليارات الدولارات، وانه اصبح اهم وأبرز خطر على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً تقريباً على مبيعات النفط، منتقداً فشل السلطات في تنفيذ اجراءات قانونية لمكافحة التجارة غير القانونية.

وقدر المفتش العام قيمة المنتجات النفطية التي تم تهريبها من العراق العام الماضي بـ ٤,٢ مليار دولار، في حين تمت سرقة نفط خام بشكل مباشر من أنابيب النفط ومن التسريبات من كل ما تقدم يمكننا أن نسأل: هل حريق مبنى وزارة النفط له صلة بما أشرنا إليه آنفاً؟ ان الخزينة السائبة تشجع على السرقة؟ وهل العراق من اقصاه إلى أقصاه عبارة عن خزينة سائبة مفتوحة للجميع لانها بلا حراس ولا نواطير".

ان الاجابة على تلك التساؤلات تظل غير دقيقة ولا تحمل جوهر القضية، ما دامت الحقيقة غائبة، ترقد بامان في درج المكاتب المعنية.

حريق الشورجة التهم بضائع بمليارات الدولارات

الشورجة.. تلك الاسواق التاريخية المختزنة في ذاكرة العراقيين حتى هذه اللحظة. والتي تمثل رئة وروح الاقتصاد العراقي وان لكل محل من محالها، وكل زقاق ومنعطف فيها لها قصة وحكاية من حكايات تلك الاسواق التي يتنسم المتسوقون منها عبق الماضي الذي شكلت الشورجة وعلى مر الحقب احد معالمها الراسخة في الذهن وفي المكان. ومحالها اليوم لا تقدر بثمن لانها تستأجر وتباع ويقيم بالاقدام المربعة وليس بالامتار وبملايين الدولارات، هذه الاسواق العريقة التهمتها اربعة حرائق على التوالي، حريق عمارة القادسية، التي كانت تسمى "عمارة البهبهاني" والتي يجاورها سوق القزويني، والذي اتى على كل مخزونها من شتى البضائع والسلع التجارية، التاجر "جبار اللامي" يقول: في مساء ذلك اليوم المقيت اقفلنا متاجرنا وعدنا إلى بيوتنا مطمئنين عليها، فقد بدت لنا كأنها في حرز حصين لكثرة بواباتها الموزعة على المداخل ووسط الازقة والتقاطعات والخانات والتي تقفل من حراس تلك الأسواق اقفالاً محكماً بعد ان تتوقف الحركة في اروقتها.

إلا ان ما حصل كان بمثابة صدمة عنيفة بالنسبة لي فقد احرقت النار جميع البضائع الموجودة في المحل مع مبالغ كبيرة من المال، ولم يعد المحل يصلح كمتجر اصولي مثلما كان عليه قبل الحريق، وقد بلغت خسائري اكثر من ٤٠ مليون دينار عراقي. "ابو يوسف الانصاري" هو الآخر اتت النيران على جميع موجودات محله الكبير قال: اتصلوا بي ليلة الحادث، فلم اتمالك نفسي فهرعت متوجهاً إلى الشورجة، ولكني فوجئت بكثافة النيران والدخان المتصاعد من المكان، ويضيف: العجيب في الأمر، ان بعض ضعاف النفوس والسراق والمارقين قاموا بنهب بعض البضائع التي لم تطلها النيران. الحريق الذي اعقبه كان قد شب في عمارة "الكناني" في ذات المكان، وتحديداً في شارع الجمهورية، طوابق العمارة العلوية اتخذها بعض التجار مخازن لبضائعهم، يحرسها عدد من الأفراد المكلفين من قبل التجار لقاء رواتب شهرية مجزية إلى حد ما. الحريق لم يبق شيئاً مما توفر من بضائع في تلك المخازن، ابو أزهر "الفتلي" احد اصحاب تلك المخازن قال: كان مخزني في هذه العمارة يحوي بضاعة يقدر ثمنها بـ ٢١ مليون دينار، كلها حولتها النيران إلى رماد، حتى ستائر النوافذ، سألناه: هل تم تعويضكم من الجهات المسؤولة؟ فقال: والحريق ما يزال مستعراً، حضر إلى المكان بعض المسؤولين من وزارتي الدفاع والداخلية ومجلس الوزراء، ووعدونا بأن الحكومة ستنظر في أمر تعويضنا، وحتى هذه اللحظة لم نحظ بأي تعويض.

❖وهل أمنتم على مخازنكم؟

-بعضنا أجرى عقداً مع شركة التأمين الوطنية وعلى وفق الصيغ القديمة، والبعض الآخر لم يؤمن على مخازنه.

❖هل تتهمون جهة ما بعينها في اشعال هذا الحريق؟

- نعم، العصابات الارهابية اولاً، والتي لا تريد خيرا لهذا الشعب، هذا أولاً، وثانياً، هناك جريمة منظمة تعمل في الخفاء، ربما كان من اهدافها احراق هذه العمارة، لاتاحة الفرصة للسراق والمجرمين في استغلال هذه الحادثة للنهب والسلب والسرقة.

❖هل أجرت الجهات المعنية تحقيقاً حول الحادثة؟ وهل أخبرتم بنتائج التحقيق؟

-نعم، اعلنت هذه الجهات الرسمية عن تشكيلها لجنة تحقيقية لمعرفة تفاصيل الحادث والتوصل إلى الفاعلين، ولكننا حتى الآن لم نخبر بما آل إليه التحقيق او معرفة، من هم مرتكبو هذه الجريمة النكراء.

الحريق الثالث كان من نصيب عمارة "وقف أبي حنيفة" التي تطل شامخة على شارع الجمهورية، وتشكل علامة فارقة لمدخل الشورجة، كانت تستعمل هي الأخرى كمخازن ومكاتب تجارية، وكيل الاخراج "مازن صبيح الجيلاوي قال: الحريق كان مفاجئاً للجميع، وان لها مدخلاً، او بوابة واحدة للدخول والخروج، وهناك عناصر خاصة بها تحرسها ليل نهار فكيف شبت فيها النيران هذا أمر يثير الشكوك والتساؤلات، ثم اردنا ان نسأله أسئلة اخرى، إلا انه اكتفى بالاجابة على سؤال واحد، سوق الصابون، الذي يعد احد اسواقها التراثية، واحد تلافيفها المتداخلة مع بعضها، لم يسلم هو الآخر من تلك الحرائق، هذا السوق قد تخصص في تجارة جميع انواع الصوابين وربما مساحيق الغسيل الاخرى، مع بعض المحال المتصلة به والتي تخصصت في تجارة العطور ومساحيق التجميل اغلب هذه المحال ما تزال سقوفها مبنية بجذوع النخيل واخرى جرى تحديثها فاستبدلت السقوف "بالشيلمان والطابوق"، وان تجهيزها بالطاقة الكهربائية قد تم تأسيسه منذ أكثر من اربعين عاماً، وفضلاً عن هذا، اضيفت إلى هذه الشبكة، شبكة أخرى تلك هي شبكة المولدات تأسست بشكل عشوائي، فالاسلاك مدت على اعمدة الشبكة القديمة، ومنها ما جرى تسليكه فوق سطوح المخازن والمحال التجارية، "التاجر" ماجد الدهوي قال: بعد حرائق الشورجة السابقة، كنا نتوقع ان يشب الحريق في سوقنا هذا، لاسيما ان المحال قديمة وتملأ ممراتها الكثير من المواد القابلة للاحتراق "كالكراتين" والنايلون، والنفايات المتكدسة، والتي لم يعمد أي احد إلى رفعها، وكنا نأمل ومن خلال مراجعاتنا إلى امانة بغداد بضرورة رفعها، إلا ان التلكؤ حال دون ذلك، وكانت سبباً رئيساً في اضطرام الحريق. ويؤكد ان الحريق كان سببه تماساً كهربائياً شديداً، وقد وافقه الكثيرون ممن تضرروا من هذا الحادث، مشيراً إلى ان اقل خسارة تعرض لها بعض التجار بلغت ١٨ مليون دينار، ونتأمل وقائع هذه الحرائق، وليس اسبابها ونقول: هل كانت وراء كل هذه الحرائق دوافع مالية، او تنافس تجاري، او عداءات شخصية؟ فاذا اقررنا بان جميع هذه الدوافع يمكن وضعها في دائرة "الشكوك" فكيف نستطيع ان نميز بينها، لاسيما ان بعض التجار الذين تضرروا بفعل حريق "سوق الصابون" او اوضحوا على وفق شبه اجماع بان الحريق الذي اندلع في هذا السوق كان سببه "تماساً كهربائياً شديداً" نظراً لقدم السوق، وعشوائية تسليك المنظومة الكهربائية وتكدس النفايات؟ وهل ان جميع تلك الحرائق كانت بفعل فاعل؟ او هي بعض أفعال "المجاميع الارهابية" اعتقد بأن الاجابات على تلك التساؤلات تتطلب، جرأة من اللجان التحقيقية المكلفة بكشف الستار عن حقيقتها والجهات المنفذة لهذه الجرائم التي الحقت الضرر الكبير بالاقتصاد العراقي وبالتجارة العراقية وسمعتها المحلية والاقليمية والدولية، مثلما مني التجار العراقيون بتلك الخسارات الفادحة. اما المواطنون فهم بانتظار الاعلان عن الحقائق الموضوعية التي ما تزال غائبة وغير معروفة، احد المتبضعين واسمه "جبار جوحي ضمد"، اوضح لنا انه صاحب بسطية في مدينة الصدر سألناه: كيف تأمن على نفسك ومالك وانت تجوب اسواق وخانات الشورجة وهي معرضة للحريق في اية لحظة، وكذلك بعض خاناتها آيلة للسقوط؟ فقال: "مخليها على الله" ويستدرك: ماذا افعل وان رزقي ومعيشة عائلتي مرتبطة بالشورجة؟ قلت له: هل لديك تفسير للحرائق التي نشبت في اسواق الشورجة؟ ضحك وقال: انا مواطن بسيط "وعلى باب الله" ولم يسبق لي العمل في اجهزة امنية او استخبارية، وهذا السؤال يوجه للأجهزة المعنية "أني أعرف كيفية ملء بسطيتي بالبضاعة الرائجة".

❖واخيراً.. وليس آخراً حريق البنك المركزي

البنوك المركزية العالمية، وفي جميع ارجاء العالم تمثل رموزاً سيادية وطنية، ودليلاً على قوة اقتصاديات تلك البلدان ونموها، وشاهد على تحضر شعوبها التي تولي اهتماماً بالغاً بهذه البنوك لانها علامة مميزة لتحضرها ورخائها الحياتي والاجتماعي والثقافي والسياسي وهي تحظى بمنظومات حماية بشرية وتقنية والكترونية غاية في التعقيد، منها منظومات الانذار المبكر بالاختراق، وبالتسلل، وبمحاولات السرقة وبمنظومات التحسس الدخانية، ومنظومات تحسس الحريق، ووصل الامر إلى حظر التدخين وحمل الأجزاء المعدنية، كالمفاتيح، وحلقات الاحزمة والخواتم، والحلي وغيرها، عند الدخول إليها. لا اخفي دهشتي وذهولي وأنا استمع إلى الأنباء التي افادت بنشوب حريق في البنك المركزي العراقي، معقل وقلعة الاقتصاد الوطني العراقي، ومفتاح بوابة مستقبله، مع وجود معظم المنظومات التي ذكرتها ومع نوافذ الكثير من الاجراءات الامنية غير المسبوقة بدءاً من سوره الكونكريتي وحواجزه الامنية وعدم السماح للعجلات المدنية بالمرور خلالها. إذاً كيف حدث الحريق؟ وما اسبابه، ومدى الاضرار التي خلفتها هذه الحادثة؟

نحن كمواطنين لا نملك الإجابة الشافية على تلك الاسئلة، لكننا نستعرض بعضاً مما ورد في تقارير وسائل الاعلام وتصريحات عدد من المسؤولين ولنبدأ بالتقرير الاخباري الآتي: اندلع حريق "هائل" أكرر "هائل" في مبنى البنك المركزي العراقي في بغداد في ساعة مبكرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١/٢٨ الشرطة العراقية قالت: ان سبب، الحريق غير معروف، ولكن ألسنة اللهب طالت معظم أجزاء المبنى المؤلف من عدة طوابق..

ومصدر حكومي قال: ان حريقاً اندلع في الساعة الثانية من فجر الاثنين امتد لثلاثة طوابق من مبنى البنك المركزي العراقي في شارع الرشيد وسط بغداد، ما اسفر عن الحادث اضرار مادية بالمبنى ومحتوياته مؤكداً السيطرة الكاملة على الحريق. في الوقت الذي توقف فيه العمل في البنك المركزي العراقي حتى اشعار آخر، مشيراً إلى تشكيل لجنة تحقيقية فورية لمعرفة اسباب الحريق. انا شخصياً أشد على ايدي المحققين في هذا الظرف، ولكن متى تعلن نتائج التحقيق؟ ومتى يكشف النقاب عن الفاعلين سواء كانوا افراداً ام جماعات؟

عزا اللواء خلف أسباب انتشار الحريق في المبنى إلى النقص في مستلزمات الأمن الوقائي ، فضلاً عن تقصير العناصر الأمنية المسؤولة عن حماية المبنى الداخلي وإفتقارها إلى الخبرة اللازمة.

وثائق البنك المركزي وعقوده المالية والنفطية مصيرها ما يزال مجهولاً

وقبل الاعلان عن تشكيل لجنة تحقيقية المح رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب "صباح الساعدي" إلى وقوف الفساد وراء عملية احراق البنك المركزي لاخفاء وثائق ومعلومات ذات صلة بعمليات الفساد" جاء ذلك في تصريح له خلال مؤتمر صحفي مشترك مع النائب عن التوافق "نور الدين الحيالي" اكد فيه، ان الحريق الذي نشب في البنك المركزي، استهدف غرفاً تحوي وثائق تتعلق بمصروفات الدولة العراقية وواردتها، واوضح "الحيالي": ان هناك جهة متورطة في المال العام تريد إتلاف هذه المستمسكات خاصة ان هناك اعتراضاً على الموازنة العامة المعروضة على مجلس النواب للمصادقة عليها، إلا انها تعطلت بسبب رفض الحكومة تقديم حسابات ختامية لميزانية العام الماضي، وكشف الحيالي أن جميع الحرائق السابقة التي طالت دوائر الدولة ومنها وزارتا الدفاع والعمل والشؤون الاجتماعية كانت تستهدف مكاتب المفتشين العاملين فيها من اجل طمس الحقائق على حد قوله، وحذر "الساعدي" من احتمال تعرض دوائر تابعة لوزارة التجارة ومخازنها إلى الحرق لاتلاف الوثائق والبضائع المستوردة التالفة، مؤكداً تلقيه معلومات بهذا الشأن، وكشف "الساعدي" عن قيام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، بتعميم كتاب على دوائر الدولة من خلال مجلس الوزراء يمنعها من تسلم أي كتاب من لجنة النزاهة النيابية او الاجابة عليها من دون المرور به؟ وهو ما يعيق اللجنة في ممارسة الرقابة والتفتيش.

مجلس النواب يطالب بتشكيل لجان تحقيقية.

وطالب عدد من النواب بتشكيل لجان للتحقيق في الحرائق التي طالت حتى الآن البنك المركزي ووزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والدفاع. وقد اعرب بعض النواب عن خشيتهم من مخاطر فقدان وثائق مهمة في حال استمرت موجة الحرائق التي تطول دوائر الدولة العراقية، مشددين على ان وزارة الداخلية أبلغت البرلمان بإنقاذ ١٥ مليار دولار من حريق البنك المركزي. وقد استأنف موظفو البنك المركزي صباح اليوم التالي دوامهم الرسمي بعد الحريق الذي أدى إلى حدوث أضرار مادية بالمبنى ومحتوياته. وقال مصدر في البنك المركزي إن "الموظفين استأنفوا دوامهم الرسمي وان البنك عاود نشاطه وأعماله المصرفية والمالية بعد توقف ليوم واحد بسبب الحريق الذي نشب في بناية البنك". واضافت ان الموجودات النقدية لم تتعرض لإضرار، مشيراً إلى ان التحقيق ما زال جارياً لمعرفة اسباب الحريق. وكانت وزارة الداخلية قد شكلت لجنة برئاسة وكيل الوزارة آيدن خالد للتحقيق في حادث حريق البنك المركزي في وقت تخوف فيه نائب رئيس هيئة النزاهة العامة بالوكالة المقال موسى فرج من أن يكون الحريق قد أتلف وثائق تتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وأوضح مدير دائرة العمليات في وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف ان وزير الداخلية جواد البولاني شكل هذه اللجنة التي قال انها تضم عدداً من ضباط التحقيق الممتازين للوقوف على ملابسات الحادث، مشيراً إلى ان التحقيق ما يزال في بدايته. وعزا اللواء خلف أسباب انتشار الحريق في المبنى إلى النقص في مستلزمات الأمن الوقائي، فضلاً عن تقصير العناصر الأمنية المسؤولة عن حماية المبنى الداخلي وإفتقارها إلى الخبرة اللازمة.

وعن تعرض مكتب محافظ البنك المركزي ودائرة المفتش العام إلى التدمير الكامل والتي تضم وثائق وعقوداً مالية مهمة نفى مدير العمليات في وزارة الداخلية ضياع اية معلومات جراء الحادث بدعوى ان الحادث وقع في بعض أجزاء البنك وليس كل المبنى، كما ان هناك نسخاً اضافية من تلك المعلومات موجودة في المباني المجاورة على حد قوله. وفي المقابل، اعرب موسى فرج رئيس هيئة النزاهة العامة بالوكالة المقال عن تخوفه من تعرض الوقائق الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء إلى التلف بسبب حريق البنك، نافياً ما أدلى به اللواء خلف من معلومات حول وجود نسخ مصورة لتلك الوثائق بدعوى ان مشروع الحكومة الالكترونية لم يكتمل بعد. فعل سيستمر مسلسل الحرائق في الدوائر الرسمية لاسيما ان اللجان التحقيقية ما تزال منهمكة في اعمالها؟ وهل نسمع في القريب العاجل عن القاء القبض على الفاعلين؟ نحن بانتظار ما ستسفر عنه التحقيقات.؟